التصعيد مع حزب الله ورهان نتنياهو

انطوان شلحت

بحسب تقارير إسرائيلية موثوقة، كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حتى ما قبل أسبوع، معارضاً مطلب نقل مركز الثقل الحربيّ من غزة إلى الجبهة الشمالية، والذي طرحته المؤسّسة الأمنية. مشترطاً القيام به التوصّل إلى صفقة تبادل مع حركة حماس تسفر عن إطلاق المحتجزين الإسرائيليين، وعن وقف إطلاق النار. وما يبدو، كما تمثل عليه الوقائع المتدرّجة الجارية، وكما يروّج الناطقون بلسان نتنياهو، أنه تبنى هذا المطلب، إنما من دون قبول شرط المؤسسة الأمنية في ما يخص غزّة. ومثلما نوّه أحد هذه التقارير، ثمّة، حالياً، مقاربة إجماعية لدى القيادتين السياسية والأمنية في إسرائيل، في حين أنه قبل أسبوعين كان هناك جدل حادّ بين نتنياهو والقيادة الأمنية ممثلة في وزير الأمن، يوآف غالانت، ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش، هرتسي هليفي، بشأن سلم الأولويات بين لبنان وغزة، حيث عارض نتنياهو أن ينتقل الجيش إلى محورة قتاله في الجبهة الشمالية مع حزب الله، وحتى موعد إضافة حكومة نتنياهو هدف «إعادة سكان الشمال إلى منازلهم بأمان» إلى أهداف الحرب، قبل أكثر من أسبوع، كانت منطقة الشمال بمثابة جبهة ثانوية في سياق الحرب على غزّة، وكان الهدف الذي وُضع للجيش فيها هو ما وصف بأنه «دفاع هجومي» فقط. أما حالياً، فقد أوضح غالانت أن الحرب دخلت مرحلة جديدة. وصرّح هليفي بأن المراحل المقبلة باتت جاهزة، والجيش مستعد للذهاب حتى النهاية. كما أن نقل لواء 98 في الجيش الإسرائيلي من الجنوب إلى الشمال هو بمنزلة إعلان نيات واضحة في هذا الاتجاه.

أما في ما يخص نتنياهو، فلا بُدّ من رؤية أن تغيّر موقفه من سلم أولويات الحرب بين غزّة ولبنان يعكس رهاناً على تحقيق منافع سياسية محضة يمكن أن نشير إلى ما بدأ يرتسم منها منذ الآن: أولاً، صرف الاهتمام عن سيرورة الحرب في غزّة، وبالأساس عن مآل قضية المخطوفين الإسرائيليين في القطاع الذين يثبت يوماً بعد يوم أن إطلاقهم غير متيسّر عبر تشديد الضغط العسكري وتصعيد حرب الإبادة. ثانياً، إعادة «اللحمة» إلى صفوف المجتمع الإسرائيلي التي افتقدت، بكيفية ما، على خلفية الإخفاق في إطلاق المخطوفين، فحالة الإجماع القومي هي سيدة الموقف إزاء تصعيد القتال ضد حزب الله بشتى الوسائل، بدءاً من العمليات التي استهدفت الحزب ومعظم قادته العسكريين إلى جانب استهداف شبكة الاتصالات والاستدعاءات التي بحيازته، وصولاً إلى ادّعاء ضرب ترسانة صواريخه، ولا سيما الدقيقة. ومثلما جاء في مقال لأحد كتّاب الرأي الإسرائيليين، تعزّز هذه الحرب المتدرجة على لبنان من نفوذ نتنياهو في الحلبة السياسية أكثر من أي إجراء حربي آخر. وهي تجعل الحرب على غزّة، بالرغم من إخفاقاتها التي لا تُحصى، شيئاً من الماضي؛ وتفتح صفحة جديدة. وبنظرة سريعة إلى الحلبة السياسية الإسرائيلية الداخلية يمكن ملاحظة تشكّل إجماع مؤيّد للحرب يتجاوز كل الأحزاب. ومن الناحية العملية أمسى تحت تصرّف نتنياهو الآن حكومة وحدة وطنية يمتد طيفها السياسي من أقصى الوسط إلى أقصى اليمين، فضلاً عن تجنّد وسائل الإعلام أيضاً. ماذا بعد الآن؟... هذا التصعيد واحتمال تدهوره نحو مواجهة عسكرية شاملة جعل كثيرين يعيدون تأكيد أن إسرائيل غير قادرة على خوض حرب ضد حزب الله يمكن أن تتطوّر إلى حرب إقليمية تشمل إيران من دون دعم الولايات المتحدة. وهذا الاعتبار هو يأخذه صنّاع القرار في حساباتهم، وتجري مناقشته على أعلى المستويات بين الدولتين. كذلك لم تُصرف الأنظار كلياً عن الارتباط بين الجبهتين في غزة ولبنان، وعن حقيقة أن إسرائيل ما زالت عالقة فيهما في ما توصف بأنها «عملية ليست مكتملة»، ففي غزّة لم يجر إنهاء القتال لمصلحة إعادة المحتجزين، أمّا في الشمال فمنذ نحو عام هناك 90 ألف نازح من منازلهم، ولا يوجد حل سياسي، بل تتعزّز احتمالات الحرب.

أسئلة ما بعد استباحة لبنان

عبد اللطيف السعدون

بعد كل الذي حدث، وبعد كل ما بدعنا العدو التاريخي بفعله، وبعد أن أصابت شظايا غزوة «البيجر»، ثم استباحة لبنان وسقوط نحو خمسمائة شهيد في يوم واحد، كل ما يمكن أن يشكل ضابط لحرب محدودة، وأطاحت كل قواعد الاشتباك التي قبل لنا إن إسرائيل لن تتخطاها، وبعد أن تكشف لنا أن لا أميركا ولا غيرها قادرة على أن توفر قوة ردع للدولة العبرية، وأن توقفها عند حدّها، بل ولأن لا أميركا ولا غيرها تريد فعلاً أن توقف حرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل ضدّنا، ولم أرادت لفعلت، وبعد أن قال نتنياهو كلمته الأخيرة إن عملية تغيير منطقة الشرق الأوسط قد بدأت، بعد هذا كله أن لنا أن نطرح أسئلتنا الصعبة على أهل المنطقة، ونحن نعرف مقدّماً أن لا إجابة شافية عليها في الحاضر، لكننا نقول ما نريد قوله كي نُخلي مسؤوليتنا، ونمارس «أضعف الإيمان» وذلك هو حسبنا. لماذا لا يتداعى العرب (الرسميون) إلى تفعيل سلاح النفط والمقاطعة التجارية بوجه القوى الفاعلة في المجتمع الدولي التي تمتلك الحول والطول في ردع إسرائيل، لكي تجبرها على إيقاف حرب الإبادة التي تشنها ضد الفلسطينيين، ولكي توقف خطط توسيعها باتجاه لبنان والمنطقة، ولماذا نظلّ أسرى حساباتنا الخاطئة في إمكانية أن تقوم بيننا وبين العدو علاقات طبيعية، بعد أن سقطت آخر إمكانية لحلّ يجنّب المنطقة حرباً لا تبقي ولا تذر، وبحسابات «أضعف الإيمان»، لماذا لا تبادر دول عربية شاءت، في زمن سابق، أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة الصهيونية تحت وطأة ظروف وأقدار، ولا تقول أكثر من ذلك، لماذا لا تبادر لقطع تلك العلاقة بعد أن جرى ما جرى، وصار بنا ما صار؟

لماذا لا تتحكّم حكومة محمود عبّاس، وتعمل بإخلاص وفاعلية على توحيد الفصائل الفلسطينية، وأن تعيد النظر في موقفها من حركة حماس، وتسعى إلى بناء ثقة متبادلة معها. وفي المقابل، لماذا لا تراجع قيادة «حماس» نفسها، وتمارس نقداً ذاتياً لمسيرتها، وتعيد تقييم ما حدث، وتُبدي مرونة تجاه كل الأطراف الفلسطينية، وصولاً إلى حوار هادف، ولوضع تصوّر ممكن لمستقبل غزّة، ومستقبل القضية الفلسطينية ككل، بعد أن بلغ السيل الزبى، واشتدّت العاثلة على القوم؟

لماذا يبدو صوت دمشق خافتاً، وهي إحدى عواصم «محور الممانعة»، في مواجهة ما يحدُث في فلسطين ولبنان، وحتى في الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة على أراضيها، وهي تكتفي في كل مرّة بادّعاء احتفاظها بالحقّ في الردّ في الوقت المناسب، والظاهر أنه ما دام حكم العائلة محفوظاً ومصاناً برعاية دولية فإن «الوقت المناسب» لم يجئ، ولن يجيء.

يبقى السؤال الأخطر والأهمّ: لماذا لا تتحرّك إيران سيدة «محور المقاومة» وقائدة «وحدة الساحات» نحو أخذ المبادرة في مواجهة إسرائيل، وهي التي وعدت أهل غزّة فأخلفت، وتمنّى عليها ذلك، وإن كنا نعرف أنها فعلت منذ انطلاقة «طوفان الأقصى» كل ما يمكنها فعله كي تتجنّب المواجهة، وتودّدت إلى الأميركيين، وفاوضتهم عبر وسطاء، وعرضت مساعيها الحميدة لتهدئة الأوضاع، واعترف الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان بأن بلاده مارست ضبط النفس. وإلى ذلك أيضاً ما قاله القيادي في الحرس الثوري محسن رضائي، بعد غزوة البيجر، إن سياسة المرشد هي تجنّب الدخول في الحرب، و«لا نريد حرباً، ولسنا من دُعاتها»، لكنها أوكلت رجال مليشياتها في لبنان والعراق كي يخوضوا الحرب نيابة عنها، لقناعتها بأن مهمّة كهذه لا تمثل خسارة لها، ولا تشكّل خطراً وجودياً عليها، ولذلك نراها لم تتحرّك حتى عندما وصلت إسرائيل إلى عقر دارها باغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، وهي تستضيفه في عاصمتها.

وعلى سبيل التذكير من بهمّه الأمر، مواجهة إيران إسرائيل لا تدخل في حساباتها الاستراتيجية المحسوبة في ثلاثة أهداف رئيسة: حماية نظام «دولة ولاية الفقيه»، وإنجاز مشروعها الإقليمي العرقي الطائفي الممتدّ للبحر، وسعيها إلى اتفاق مع أميركا وإلغرب يمكّنها من الحصول على القنبلة النووية ثالثاً. ولكن، ثمّة «لكن» كبيرة، لقد دخل حزب الله الحرب المباشرة بكل قدراته فُجيرا بعد الانتكاسة المرّة التي سبّبتها له غزوة البيجر، والتي اعترف بها أمينه العام حسن نصر الله نفسه... عند هذا المنعطف الصعب، تتجه الأنظار نحو إيران، إذ لا بد لها أن تواجه ما يخطّط له نتنياهو وصولاً إلى جعل اللحظة الماثلة فاصلة ومصيرية، وإذا ما تمكنت إيران عن الفعل هذه المرّة، لن تخسر العالم فحسب، إنما ستخسر نفسها أيضاً، وستتذكّر عندها أنها أكلت يوم أكل الثور الأبيض!

(إعلامي عراقي)

مصر: النقاش بشأن العدالة الجنائية في سياق اللاقانون

معتز الفجيري

عبّرت نقابة الصحافيين، ومحامون وحقوقيون، في مصر في الأسابيع القليلة الماضية عن رفضهم مشروع قانون الإجراءات الجنائية المطروح حالياً على البرلمان، لما يمثله من إهدار خطير لمقومات حكم القانون والعدالة الجنائية. كان الحوار الوطني قد أعلن بعد عدة جلسات رؤيته بشأن تحجيم الاستخدام المنهجي للحبس الاحتياطي، إلا أن السلطة أخذت منحى آخر، وطرحت مشروع قانون الإجراءات من دون مناقشة أو تنسيق مع أعضاء الحوار الوطني. إذ يعبّر طرح هذا المشروع عن عدم اكتراث السلطة القائمة بنقاشات هذا الحوار، وانفصال أجندتها التشريعية عن مخرجاته. وطبقاً لتحليلات قانونية رصينة، نشرها محامون بارزون داخل مصر، فإن مشروع القانون المقدّم من الحكومة يتعدّى، بشكل صارخ، على حقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتهم المقرّرة في الدستور، ويوسّع من صلاحيات الأجهزة الأمنية في التدخل في الحريات الشخصية للمواطنين، ويحدّ من رقابة القضاء على الصلاحيات الواسعة للأجهزة الأمنية واعضاء النيابة العامة. يتيح المشروع، على سبيل المثال، للسلطات اتخاذ إجراءات احترازية، مثل المنع من السفر مدة طويلة من دون رقابة من القضاء، ويتيح تنفيذ الأحكام الغيابية من دون انتظار صدور حكم قضائي نهائي بعد حضور المتهم وإبداء دفاعه.

وعلى قدر أهمية الوقوف ضد مشروع القانون، لا بد أيضاً من التذكير بأن معظم التخوّفات التي تتردد بشأن القانون المطروح تمثل الممارسات المطبقة فعلياً في البلاد على مدار أكثر من عشر سنوات، رغم الضمانات الواردة في الدستور والقوانين الحالية. ويهدف مشروع القانون، بالأساس، إلى إضفاء مشروعية على تلك الممارسات. ورغم خطورة نقل بعض الصلاحيات من القضاة إلى أعضاء النيابة العامة أو من نقل صلاحيات من الجهتين إلى أعضاء الأجهزة الأمنية من الناحية النظرية، فإن ذلك لا يمثل جديداً في السياق الحالي الذي مورست فيه كل الانتهاكات والجرائم تحت عين (وإرادة) المحاكم والنيابة العامة، سواء بتفويض من القانون أو بخلاف القانون.

يتمثل جوهر مشكلة العدالة الجنائية في مصر حالياً بالتحالف الضمني بين الأجهزة الأمنية، أعضاء النيابة العامة والمحاكم، وهي الأعمدة الثلاثة لأي نظام للعدالة الجنائية، على تسهيل عمل وإعادة إنتاج ماكينة القمع. تستطيع المحاكم والنيابة العامة تسوية كثير من ملفات انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في مصر، مثل الاعتقال التعسفي طويل المدة، والاختفاء القسري، وإنهاء القضايا ذات الدوافع السياسية بتنفيذ القوانين الراهنة. لكن مؤسسات العدالة شهدت تحولات عميقة في بنيتها خلال العقد الأخير، افتقدتها مساحة الاستقلالية المحدودة التي تمتعت بها خلال عصور سياسية سابقة. وقد كان للجنة الدولية للحقوقيين تقريرٌ مهمٌ صدر عام 2016 تحت عنوان «القضاء في مصر: أداة للقمع وغياب ضمانات استقلالية القضاء والمساءلة»، خلص إلى تأثير التدخّل طويل الأمد من السلطة التنفيذية في النظام القضائي في مصر، ما أدّى إلى تقويض قدرة القضاء على العمل هيئة مستقلة ونزيهة للفصل في العدالة وحماية حقوق الإنسان.

وقد تجلت مسؤولية القضاة والنيابة عن هشاشة العدالة في مصر في مضمون أحكام كثيرة في حقّ حقوقيين ومعارضين بارزين، تضم لغة اتهام سياسي وتخوين لا تتصل بدعاوى قضائية من المفترض أن تتسم بالنزاهة واحترام الدستور. على سبيل المثال، لجأت محكمة جنائية في منطوق حكمها الغيابي ضد الحقوقي البارز بهي الدين حسن بالسجن 15 عاماً في أغسطس/ آب 2020 على خلفية إبداء آراء في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى اتهامه بالعمالة والخيانة للوطن. الأمر نفسه في حكم آخر صادر عن محكمة القضاء الإداري في ديسمبر/ كانون الأول عام 2021، وأيدت فيها الفصل التعسفي للفنانين خالد أبو النجا وعمرو واكد من نقابة المهن التمثيلية نتيجة مشاركتهما في أنشطة حقوقية مع منظمات حقوق الإنسان المصرية في أوروبا والولايات المتحدة. ولم تتحرّك النيابة العامة في التحقيق في قضايا الاختفاء القسري، رغم تقدّم الأهالي عادة بشكاوى متكرّرة للنيابة العامة للتحقيق في ملابسات اختفاء أبنائهم. على سبيل المثال، تحدّثت أخيراً محامية مصرية عن اختفاء أخيها أحمد حسن مصطفى أكثر من ألفي يوم منذ قبض عليه في أحد شوارع القاهرة من دون أي تحرّك من النيابة العامة، رغم تقديم بلاغات متكرّرة إلى النائب العام منذ 2019. من ناحية أخرى، تُجدَّد قرارات الحبس الاحتياطي ضد كثيرين بقرارات من القضاة، رغم انتهاء مدة حبسهم الاحتياطي، كما ينص عليه القانون الحالي، مثل استمرار حبس الأكاديمي أحمد النهامي والناشط السياسي شريف الروبي. كذلك إن قرارات المحاكم بوضع مصريين، بينهم إعلاميون وحقوقيون وسياسيون على قوائم الإرهاب لسنوات، بما تحمله تلك القرارات من تداعيات جسيمة على حياتهم اليومية، وتصرّفاتهم في ممتلكاتهم، وحرية تنقلهم، تستند فقط إلى تحريات الأجهزة الأمنية من دون تقديم أدلة ملموسة تشير إلى انخراط الأفراد في تنظيمات إرهابية أو المشاركة في أعمال عنيفة. علاوة على أن كثيراً من قرارات المنع من السفر أو ترقب الوصول التي استُهدف بها آلاف من السياسيين والحقوقيين، وحتى رجال الأعمال، تفتقر إلى أي سند قانوني، وتتعارض مع أحكام قضائية نهائية.

> تجلّت مسؤولية القضاة والنيابة عن هشاشة العدالة في مصر في مضمون أحكام كثيرة في حقّ حقوقيين ومعارضين بارزين

كشفت إحدى سوابق المحاكمات الجنائية الشهيرة لأعضاء النظام الألماني النازي في نورمبرغ عام 1947، والمعروفة بـ«محاكمة القضاء» أو «قضية العدالة»، عن آليات تحويل النظام القانوني والقضائي لخدمة نظام استبدادي وقمعي، وإضفاء مشروعية لما يرتكبه من جرائم. وقد ركّزت تلك المحاكمة على القضاة والمسؤولية في النظام القضائي الألماني الذي ساهم في تنفيذ سياسات نظام الحكم النازي. وما كان للقمع والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان أن تستفحل بهذا الشكل في مصر منذ نهاية عام 2013 من دون مباركة أو تغطية من الأجنحة المختلفة للنظام القضائي في البلاد وبالمخالفة لنصوص وروح نصوص القوانين والدستور القائم. تبقى مقاومة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الموجّهة بالأساس ضد العدالة مسألة ضرورية وواجبة، لكن ضمان العدالة وحرية الأفراد وسلامتهم في مصر حالياً ستظل مهدّدة من دون توافر رغبة وإرادة سياسية من أعلى مستويات الحكم، وفي إطار ضمانات الفصل بين السلطات، وحماية مهنية أجهزة السلطة القضائية واستقلالها.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

كل هذا الإرهاب الصهيوني

علي انوزلا

الأحداث المتلاحقة بسرعة قياسية وبوتيرة درامتيكية تصاعدية غير مسبوقة التي تشهدها فلسطين المحتلة ولبنان جرّاء العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ سنة، والذي دخل مرحلة السعار الجنوني أخيراً، مع ما يخلفه من مجازر بشعة وإبادات جماعية رهيبة يذهب ضحاياها مدنيون أغلبهم من الأطفال والنساء، كما شهدنا في أكبر هجوم تقوده آلة الحرب الصهيونية على لبنان الاثنين الماضي، وذهب ضحيته نحو 500 شهيد وأكثر من 1700 جريح في يوم واحد شنّت فيه إسرائيل أكثر من 1200 غارة على لبنان، في سابقة في الحروب المعاصرة لم يشهدها العالم منذ سنوات، من دون أن ننسى جرائم المجرم الصهيوني نفسه في غزّة الجريحة، حينما قتل جيشه «الأخلاقي» نحو 500 شهيد في قصف مستشفى المعمداني في غزّة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، ... كل هذه التطورات، وبالرغم من فظاعتها ومأسويتها ومخاطرها على مستقبل المنطقة، يجب ألا تنسينا الوقوف عند أفعال خطيرة أقدمت عليها المؤسسة الصهيونية بكل أجهزتها السياسية والأمنية والعسكرية وداعميها الغربيين. ويتعلق الأمر هنا بمجزرة تفجيرات «البيجر» و«ووكي توكي» فما حصل يومي 17 و18 سبتمبر/ أيلول الجاري في لبنان جريمة لا تقل فظاعة وبشاعة عن أحداث «11 سبتمبر» في أميركا، ولو أن هذه التفجيرات وقعت في بلد آخر غير عربي أو إسلامي، أو لو أن من كان يقف وراءها عربي أو إسلامي، لشهدنا قيام حلف عالمي مثل الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، لشن حربه المدمّرة ضد ما وصفه بـ «الإرهاب».

وصفت صحيفة «الغارديان» البريطانية، التي فقدت الكثير من مصداقيتها بسبب تغطيتها المنحازة في بداية الحرب الإجرامية على غزّة، على استحياء تلك الجرائم الإسرائيلية في لبنان بأنها «غير قانونية وغير مقبولة»، لكنها ذكرتنا بأن مثل هذه الأفعال الإجرامية أقدم عليها قبل الصهاينة النازيون في ألمانيا والفاشيون في إيطاليا وإليابان بنشر أجسام مفخّخة لاصطياد المدنيين وتفخيخ سماعات الهاتف، بل وحتى الغليون، من أجل القتل العشوائي لأكبر عدد من المدنيين، تماماً كما فعل الصهاينة عندما فخّخوا شحنة من أكثر من خمسة آلاف جهاز اتصال لاسلكي وفجّروها دفعة واحدة من دون مبالاة بمكان وجودها أو مراعاة من كان يحملها فخلفت نحو 40 شهيدا وأكثر من ثلاثة آلاف جريح، أغلبهم من المدنيين. لكن رد فعل العالم على تفخيخ النازيين والفاشيين في أربعينيات القرن الماضي أجهزة مدنية لاستهداف مدنيين، رغم أنهم لم يُفعّلوها أتى أكله، حتى ولو بعد مرور أكثر من قرن، من خلال إبرام معاهدة عالمية «حرّمت في كل الظروف استخدام الأجسام المفخّخة أو أي وسائل أخرى تتّخذ شكل ما يبدو أنها أجسام غير ضارّة، ولكنها في الواقع مصمّمة ومركّبة بحيث تحتوي على مواد متفجّرة»، ومن سخرية الأقدار أن من بين الموقعين على هذا البروتوكول الكيان الصهيوني!

وكي لا نسافر بعيداً في الزمن، تكفي العودة فقط إلى أشهر قليلة، ونتامل هذه العبارات في أحد التقارير الأممية التي تصف «الهجمات المتعمّدة على المدنيين»، «القتل المدنيين أو العاجزين عن القتال»، «تنفيذ هجمات عشوائية غير متناسبة بأسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكان في تجاهل واضح لأضرار ومعاناة المدنيين»، ما يتسبّب في سقوط ضحايا من المدنيين، كلها أفعال «قد ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية». أليس هذا ما حصل فعلاً في لبنان يوم هجوم «البيجر» و«ووكي توكي»؟ هو بالفعل كذلك، بل وأكثر من ذلك. ... لكن مهلاً، لا يتعلق الأمر هنا بلبنان، وإنما باوكرانيا، والفقرات أعلاه مقتطفة من تقرير صادر عن «لجنة التحقيق الدولية المستقلة» التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات (وتجاوزات) حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والجرائم ذات الصلة التي قد تُكون ارتكبت في سياق العدوان الروسي على أوكرانيا!

ما حصل يوم 17 و18 سبتمبر/ أيلول الجاري في لبنان غير طبيعي، بل إرهاب صهيوني، هكذا يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها، لأن تلك الأفعال تطابق تعريف الإرهاب في القانون الدولي حسب نص القرار رقم 43/60 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الثاني/ يناير 2006، والذي يُعرّف الأعمال الإرهابية بأنها «أعمال إجرامية يُقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامّة الناس أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معيّنين لأغراض سياسية». في الحالة الأوكرانية، اضطر الغرب ومؤسّساته الحقوقية والقضائية إلى لَيّ عنق القانون الدولي، لاتهام روسيا بأنها ترتكب جرائم حرب بحجّة أن أعمالها العسكرية تخلّف «أضراراً بليغة بالمدنيين أو على طريق المصادفة»، أليست هذه هي العبارة التي صاغها المحامون الغربيون لإدانة روسيا؟ فما بالك بأفعال الصهاينة الذين يتفاخرون بقتل مئات المدنيين في غزّة ولبنان بدعوى استهداف «إرهابيين»؟! أين المنطق هنا؟ بما أن الفاعل هنا هو الكيان الصهيوني المحمي من الغرب، فإن تصنيف هذه الأفعال أعمالاً إرهابية

> ما حصل يومي 17 و18 سبتمبر الجاري في لبنان جريمة لا تقل فظاعة وبشاعة عن أحداث «11 سبتمبر» في أميركا

سيترك للتاريخ وللدارسين والباحثين، مع أن القانون الدولي واضح وفقا للمادة 7 من النسخة المعدلة في 1997 للاتفاقية الأممية عن «حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر»، والتي تشير صراحة إلى أن المقصود بالفخ هو «أي جهاز مصمّم أو معد للقتل أو الإصابة»، والذي «يبدو غير ضارّ»، فهل يحتاج الأمر هنا إلى مزيد من التوضيح أو التفسير والتأني والدراسة والتحقيق وجمع الأدلة، وغير ذلك من المراوغات السخيفة والمكشوفة لترك الجريمة للنسيان، حتى يفلت المجرم من العقاب؟!

عندما وقع هجوم السابع من أكتوبر، أصيبت الحكومات الغربية بالصدمة، وصدرت التصريحات والبيانات من كل مؤسّساتها وأجهزة إعلامها تستنكر وتدين ما حصل يومها وتصنّفه أفعالاً إرهابية وهمجية، وهلم جرا من الأوصاف التي نزعت عن الفلسطينيين كل إنسانيّتهم وحقهم في الدفاع عن أنفسهم وتقرير مصيرهم، رغم أنه بعد مرور عام على تلك الأحداث، ما زلنا لا نعرف ماذا جرى، ومن قتل من؟ وكم عدد القتلى من المستوطنين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي وأحرقهم داخل مستوطناتهم؟ ألم يشكّك الإعلام الإسرائيلي نفسه في صحّة السردية الصهيونية لتلك الأحداث، وخرجت تقارير أولية عن مؤسّسات إسرائيلية تتحدّث عن لجوء الدولة العبرية إلى تفعيل ما تسميه «بروتوكول هنيبعل» الذي يبيح للجيش قتل المحتجزين والأسرى الصهاينة ومحتجزيهم، حتى لا يقعوا في الأسر. أما عندما وقعت تفجيرات «بيجر» و«ووكي توكي»، رغم بشاعتها وغرابتها، فلم تنهض الهبّة نفسها للضمير الغربي، بل انصبّ النقاش وما زال حول من صنع تلك الأجهزة ومن فخّخها، وكيف فعل ذلك ومتى وأين؟ مع إشادات وانبهار بقدرة الأجهزة الاستخباراتية الصهيونية على تنفيذ عمليات معقدة كهذه (!)، ولم نسمع أي إدانات رسمية من حكومات غربية أو مؤسّسات دولية ذات مصداقية. وفي المقابل، رأينا كثيراً من الفرح والاحتفال والرقص في شوارع المدن الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة. يفتح السكوت عن هذه الأفعال الإرهابية الباب لكل قوة غاصبة أن تأتي بأفعال مماثلة، وربما أكثر قتلاً وفتكاً، وعندها سيكون استدعاء القانون الدولي والقانون الإنساني اللذين خرقت إسرائيل كل شرائعهما في حربها الإرهابية المجنونة على الفلسطينيين، وحالياً على اللبنانيين، مجرّد نكتة سخيفة لن تجد من يلتقط إليها!.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

طوفان الأقصى وحرب التحولات

هيثم أبو الغزلان

لم تكن تأثيرات عملية طوفان الأقصى التي نفذتها كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، آنيّة ومحدودة، فما تلاها من عدوان مستمر، وحرب إبادة، وصمود شعبي، ومقاومة مستمرّة تكاد أن تُنهي عاماً، جعلها تُحدث تحوّلاً في مسارات الصراع ضد «إسرائيل». وتزايدت تأثيرات هذا الصراع الواضحة في المجالين الإقليمي والدولي، وكان من تمظهراتها دخول جبهات الإسناد في جنوب لبنان واليمن... وما تبعَ ذلك من تطورات، تمثّلت بالتصعيد المتبادل، وصولاً إلى تزايد التحذيرات من الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة. وتصاعدت حدّة التوتر والتصعيد بعد اغتيال «إسرائيل» القيادي في حزب الله فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية لبيروت، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، ثم عملية تفجير «البيجر» في مناطق لبنانية مختلفة، وتاليا استباحة لبنان في اعتداءات نجم عنها سقوط نحو خمسمائة شهيد في يوم واحد، ما زاد من تعقيدات المشهد، وزيادة مُراهنة بعضهم على أن يقود هذا إلى فتح مسار من الرفض ومقاومة الاحتلال والهيمنة الصهيوأميركية في المنطقة، قد تكون أولى بشائرها عملية معبر الكرامة التي نفذها الأردنيّ ماهر الجازي.

لا يمكن قراءة نتائج معركة طوفان الأقصى وما تبعها من عدوان وإبادة ضد الفلسطينيين في قطاع غزّة، وما سُوِّدَ إليه من نتائج ترسم الواقع والمستقبل، من دون قراءة للأحداث والأهداف وتطوراتها، وصولاً إلى مآلاتها المتوقعة لمختلف الأطراف الفاعلين. ستُشكّل معركة طوفان الأقصى منعطفاً تاريخياً سيرسم معالم الشرق الأوسط من جديد، بحسب تعبير استخدمه الكاتب الأميركي توماس فريدمان، ويتلاقى ذلك مع ما قاله رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، حين توعّد بتغيير وجه الشرق الأوسط. أما الفعل الفلسطيني فقد تبدّى من خلال إعلان القائد العام لكتائب عز الدين القسام محمد الضيف قرارها «وضع حد لكل جرائم الاحتلال وعربدته دون أن يُحاسب»، ودعوة الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وداخل الأراضي المحتلة منذ العام 1948 للانتفاض نصرة للأقصى، وشمول دعوته تلك إلى بلبنان وإيران واليمن والعراق وسورية».

وقد حدّد نتنياهو ثلاثة أهداف رئيسية لعدوانه على قطاع غزة: «القضاء على حماس، وإعادة الرهائن»، والتأكد من أنّ غزّة لن تشكّل تهديداً لإسرائيل».

ورغم العدوان والإبادة والتدمير الممنهج، لم يستطع الاحتلال تحقيق الأهداف المُعلنة للحرب، واستمرّت المقاومة الفلسطينية في القتال، وقدّم الشعب الفلسطيني نموذجاً رائعاً في الصمود والبسالة، ويقارن البروفيسور إيال زيسر، في مقال له في «إسرائيل اليوم»، بين ما جرى في حرب 1967 وما يحدث في القطاع منذ أكتوبر 2023، بأن الجيش «الإسرائيلي» واجه في تلك الحرب قوات عسكرية أكثر عدداً من قوات «حماس»، لكنه احتل غزّة في يوم ونصف اليوم، وحسم المعركة بسرعة، كما احتل معها سيناء برمتها، والضفة الغربية والجولان. أما اليوم فالجيش يقف عاجزاً عن فعل شيء ونقلت القناة 12 «الإسرائيلية» عن اللواءين احتياط عاموس يادلين وأفنير غولوف، عقب اجتماعات لهما في الولايات المتحدة مع مسؤولين وصحافيين وخبراء معاهد البحوث، سمحت لهما بالتعرّف بشكل مباشر إلى التفكير الرئيسي في واشنطن في ما يتعلق بالحرب المستمرّة في الشرق الأوسط، وخرجا بأنّ «الولايات المتحدة لا تفهم ما هي أهداف إسرائيل الاستراتيجية في الحرب، وأنهم في واشنطن يعتقدون أنها تخوض حرباً بلا نهاية، تؤدّي إلى تآكل وضعها الاقتصادي والسياسي، ولا تحقق أهدافها». ويرى الاثنان أنّ انتقاد الإدارة الأميركية لإسرائيل يتركّز على ثلاثة أمور رئيسية: عدم رغبتها في تحديد أفق سياسي لستة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وعدد الأبرياء الذين قتلوا في غزّة، والإرهاب الإسرائيلي في الضفة.

ليس صحيحاً أنّ «إسرائيل» قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة والتفكك والانهيار، والواقع يثبت أيضاً أنّ الفلسطينيين لم يُهزموا، ولم يرفعوا الراية البيضاء، رغم حرب الإبادة والتدمير والتجويع، والدعم والمشاركة الأميركية، والصمت الدولي، والعجز العربي الفاضح، وناي السلطة الفلسطينية! وفي ظل هذا الوضع، يخطئ من يظنّ وهلة أنّ «إسرائيل» يمكن أن توقف العدوان والإبادة، فهناك أغلبية وازنة تؤيد استمرار الحرب، وهناك تأييد لها في الضفة الغربية وصولاً إلى الحسم. وتكتب صحيفة هآرتس أنّ نتنياهو لا يعمل على اتخاذ قرار بوقف الحرب، بل على إضاعة الوقت، وتوضّح أنه يعدّ نفسه للمرحلة التالية منها: السيطرة على شمال قطاع غزّة، وطرد السكان الفلسطينيين من هناك، وتجديد المستوطنات، وهذه كلها جرائم حرب من وجهة نظر القانون الدولي. حتى لو لم تتحقق الإجراءات التي يجري النظر فيها بالفعل ضد نتنياهو أنها تخوض حرباً بلا نهاية، تؤدّي إلى تآكل وضعها الاقتصادي والسياسي، وصولاً إلى لاهاي، فإنّ هذه التحركات ستقوده بالتأكيد إلى لاهاي.

ما يجري في القدس، وفي قطاع غزّة، والضفة المحتلة، وصفة جاهزة لمزيد من تصعيد يصعُب التنبؤ بنتائجه ومآلاته وحدوده.

(ناشط فلسطيني في بيروت)

> ما يجري في القدس، وفي غزّة، والضفة المحتلة، وصفة جاهزة لمزيدٍ من التصعيد

كاره الحروب في نيويورك

ارنست خوري

معذور مَن لم يتوقع أن يسمح العالم لإسرائيل أن ترتكب ما شاءت من جرائم في غزّة بعد تلك العملية التي فتحت أبواب جهنّم على الفلسطينيين وأرضهم القليلة المتبقية. وإن وُجد فعلاً مَن فوجئ بمستوى وحشية إسرائيل وإجرامها في غزّة، وإذا غُرّر على مَن شكّك قبل عام في القدرات الحربية والتكنولوجية والإجرامية لجيش الدولة العبرية، وإن انتظر أحدهم بكل سذاجة تدخّل إيران لوقف حرب الإبادة، كيف يمكن فهم أنّ حزب الله، بكل هالة القوة والعبقرية التي نُسجت حوله، لم يكن واثقاً من أن الضوء العالمي لإسرائيل ضده سيكون أكثر اخضراراً مما هو في مواجهة حركة حماس؟ وكيف يمكن تفسير جهله بكم هو مخترق أمنياً؟ وأنّ سماح واشنطن لتل أبيب بارتكاب ما تريده في لبنان سببه عدم خشيتها من تدخّل طهران حربياً، أو تهديدها أهم طريق نفطي في العالم، نتيجة وقائعها لتقاليدها بخوض الحروب بالوكالة حصراً، أو لأن اتفاقات علنية

رهان البرهان وعودة السودان إلى مقعده في الاتحاد الأفريقي

فتحية فاروق عمر

حين وقف رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، في قمّة بكين للتعاون الاقتصادي الصيني/ الأفريقي (سبتمبر/ أيلول 2024)، مناشداً القادة الأفارقة العمل على إعادة السودان إلى موقعه الفاعل في الاتحاد الأفريقي، كان يستدعي تاريخاً سودانياً من الفعل والدبلوماسية التي أسهمت في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في مايو/ أيار 1963، قبل أن تتحوّل إلى الاتحاد الأفريقي في يوليو/ تموز 2002. كان البرهان يُدرك الفرق بين زمن الحضور السوداني المؤثر ثقافياً وسياسياً ودبلوماسياً في محيطه الجغرافي الحيوي، وعلى امتداد القارّة الأفريقية ومآلات الوضع الراهن، ووقف في قمّة بكين ليؤكد أنه يخوض حرباً للحفاظ على الدولة السودانية التي تسبق في الأهمية والوجود وصفها ديمقراطية أو غيرها. وأعلن ضرورة العمل على عودة السودان إلى موقعه الشاغر في الاتحاد الأفريقي.

وفي يونيو/ حزيران 2019، أعلن الاتحاد الأفريقي تعليق عضوية السودان في جميع أنشطة الاتحاد، بعد تصاعد أعمال العنف والاحتجاجات التي طالبت بتغيير نظام الحكم في البلاد، ورهن الاتحاد عودة السودان الى مقعده بتشكيل مجلس انتقالي يقوده «مدنيون». وقد جاء تجميد عضوية السودان في أعقاب حادثة فضّ الاعتصام المدني أمام مقر قيادة الجيش في 3 يونيو/ حزيران 2019، ولم يأتِ نتيجة انقلاب اللجنة الأمنية على حكومة عمر البشير، أو بعد انحياز المؤسّسة العسكرية للاحتجاجات الشعبية التي اعتصمت في محيط القيادة.

وبعد أن امتثلت قيادة الجيش لصوت الحوار وإنجاز مشروع الوثيقة الدستورية الموقّعة في فندق كورنثيا في 4 أغسطس/ آب 2019، حدّدت الوثيقة هياكل الحكم المختلط بين العسكريين والمدنيين بنسب تراضت عليها القوى السياسية المنضوية تحت «قوى الحرية والتغيير»، وخرجت الوثيقة الحاكمة للفترة الانتقالية تنصّ على تشكيل مجلس انتقالي بعضوية خمسة أعضاء مدنيين وخمسة عسكريين وواحد مدني يجري التوافق على اختياره بين الطرفين، وتكوين مجلس تشريعي 67% من أعضائه من القوى المدنية، يكون بمثابة برلمان الانتقال، ووضعت ترتيبات دستورية لاستعادة المحكمة الدستورية وضمان استقلالية القضاء.

وألغى الاتحاد الأفريقي في سبتمبر/ أيلول 2019 تجميد عضوية السودان في أعقاب إعلان الخرطوم تشكيل أول حكومة انتقالية، حيث شارك الاتحاد الأفريقي نفسه في صياغة الوثيقة الدستورية، واعتُمِدَت داخل نظم الاتحاد الأفريقي تحت مسمّى «الوثيقة المنظمة لعمل الفترة الانتقالية»، وصولاً إلى انتخابات ديمقراطية، رُفع التجميد على أساس أن الشراكة العسكرية - المدنية منحت البلاد شرعية دستورية تلغي الوضع السابق. وتعثرت الشراكة العسكرية المدنية المرعية إقليمياً ودولياً حتى توقفت بصورة نهائية في أعقاب الاعتصام أمام القصر الجمهوري وانسداد الأفق السياسي الداخلي في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، واحتدام الصراع الصفري بين جانب من قوى سلام جوبا والقوى الحزبية المشكلة تحالف الحرية والتغيير.

وبعد أن حلّ الرئيس البرهان مجلس السيادة في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 باستثناء الأطراف المشاركة من قوى سلام جوبا، وحلّ الحكومة الانتقالية وتعطيل بعض المواد في الوثيقة الدستورية، أعلن الاتحاد الأفريقي تجميد مشاركة السودان في جميع أنشطته، مع إدانة ما أسماها «سيطرة الجيش على السلطة وتغيير الحكومة غير الدستوري»، واعتباره «أمراً غير مقبول»، و«إهانة للقيم المشتركة والمعايير الديمقراطية للاتحاد الأفريقي»، مبرّراً موقف تعليق العضوية بأنه قد استند إلى «الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، المعتمد من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في 30 يناير/ كانون الثاني 2007. في مادته التي تنصّ على «فرض مجلس السلم والأمن الأفريقي عقوبة على دولة عضو في الاتحاد عندما يلاحظ وجود تغيير غير دستوري لحكومة دولة طرف في الاتحاد وتفشل المبادرات الدبلوماسية». وهنا أجحف الاتحاد في حق لائحته الحاكمة قبل إجحافه في حق الشعب السوداني، إذ سارع إلى تعليق العضوية من غير السعي لحل الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية التي حدّدها ميثاقه. كما فعل الاتحاد ذلك من دون أن يضع تعريفاً محكماً حول متى تتصف الأنظمة بالديموقراطية، وهل الانتقال إلى الديمقراطية يشترط فيه أن يكون ديموقراطياً مدنيّاً؟ أم أن لكل دولة مساراتها المناسبة النابعة من طبيعتها والمتسقة مع خبرتها؟ ألم يقفز الاتحاد الأفريقي على الواقع السوداني المعقّد بسبب اختلاف قوى الثورة حول أولويات قضايا الانتقال ونكوص نخب «الحرية والتغيير» عن الوفاء بالتزاماتها حيال استكمال هياكل السلطة الانتقالية؟ وهل تورّط الاتحاد من حيث لم يدرِ في تمكين قوى ثورية تسعى للسلطة دون الحصول على التفويض الشعبي وفق آلية الانتخابات؟

وهل تُعرّف قضايا الثورة ومتطلباتها على حسب اشتراطات الفاعلين السياسيين وتقديراتهم، أم من خلال مصفوفة الاستحقاقات والاجراءات والمفاهيم؟ ألا يعني منع العسكريين من ممارسة الحكم في طور الانتقال بحجة عدم توافر شرعية التأهل والتخصص أن يمتدّ هذا المنع للقوى السياسية المدنية بحجّة عدم حصولها على شرعية التفويض الشعبي؟ وإذا اعتبر الحراك الجماهيري بمثابة تفويض شعبي، ألم تتخلَّ القوى الحزبية عن كثير من مطالب الجماهير كما كانت تشير المظاهرات التي تسيّرها بعض القوى الشبابية «الجذرية»، والتي كانت تغلق في وجوهها الشوارع والجسور بالحاويات في ظل حكومة حمدوك؟

... لم يشأ الاتحاد الأفريقي أن يفكّ تجميد عضوية السودان، حتى بعد أن أجرى مجلس السيادة برئاسة البرهان توافقاً مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، على إثره عاد حمدوك إلى منصبه في ظل البنود المجمدة من الوثيقة الدستورية، ما يؤكّد أن التعديلات في الوثيقة لم تكن عقبة في مسار الانتقال الديمقراطي المدني، بقدر ما كانت تصحيحاً له. ومن المفارقات أنه برغم عودة رئيس الوزراء المدني، لم يرفع الاتحاد الأفريقي تجميد عضوية السودان. وفي خطوة مفاجئة، أعلن الرئيس حمدوك استقالته في الثاني من يناير/ كانون الثاني 2022، بحجّة أن الشراكة التي انعقدت في أعقاب انتفاضة ديسمبر (2019) كانت مع قاعدة سياسية تمثلها قوى الحرية والتغيير، وقد أسهمت استقالته في زيادة تعقد مسار الانتقال.

ويبدو أن الاتحاد الأفريقي يصدر تقديراته حيال الأوضاع السودانية لتأييد قوىً بعينها، ويدور مع مواقفها المعلنة وجوداً وعدماً، وإلا فإن حدث 25 أكتوبر (2021) لا ينطبق عليه وصف الانقلاب، فما حدث، بحسب خبراء، هو مفاصلة بين العسكريين والمدنيين، وقد جرت في تاريخ السودان بين الرئيس جعفر نميري والشيوعيين، ثم بين نميري والإسلاميين آخر عهده. وقد جرت بصورة أوضح بين الرئيس عمر البشير والأمين العام لحزب المؤتمر الوطني حسن الترابي في عام 1999 في ما عُرف بقرارات الرابع من رمضان. وإذا ارتأى الاتحاد الأفريقي وارتضى موقف الفاعلين السياسيين وحدهم محدّداً أوحد، لإعلان موقفه من الحكومة، وقرّر، بناءً على ذلك، نزع شرعيته عن النظام القائم، فلماذا لم يقف على الانقسام الهائل داخل معسكر الثورة نفسها، ووصم أطرافاً مؤثرة في المشهد السياسي لتحالف قوى الحرية والتغيير «بالاستبداد المدني» والاستئثار «بالسلطة المدنية»، و«احتكار القرار في شريحة محدودة»، من دون الطيف الثوري الواسع؟ ولو أن الاتحاد أراد أن يبني قراراته على قراءة مستبصرة للواقع، لأرسل لجنة تقصّي حقائق للإمساك بالأبعاد المتوارية للنزاعات السلطوية «غير التأسيسية» لقوى الانتقال.

وبموجب النقد السياسي وخطاب القوى الثورية المضادّة لتشكيلات «الحرية والتغيير»، فإن أطرافاً كثيرة داخل معسكر الثورة ألقت باللائمة على الحرية والتغيير (مجموعة الأربعة) في تخليها عن واجبها حيال استكمال هياكل الحكم الديمقراطي، سيما تكوين «المجلس التشريعي الثوري»، والاكتفاء بممارسة التخدير الثوري عبر «بروباغندا تفكيك تمكين نظام الإنقاذ» خارج دائرة القضاء واللعب على أوتار التناقضات، سيما «المكوّن الأمني»، وزرع «الفتنة» بين قوى عنف الدولة (الجيش والدعم السريع) التي قادت البلاد إلى الحرب المستعرة منذ 15 إبريل/ نيسان 2023. لم تكتفِ بعض القوى التي تتشح بـ«ثوب المدنية» بالمساهمة في إشعال الحرب، لكنها مضت إلى تقويض الدبلوماسية الرسمية للدولة، حتى في ظل الأوضاع المعقدة التي تمرّ فيها البلاد ويكفي البيان الذي أصدرته تنسيقية «تقدّم» ردّاً على البيان الختامي لاجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رقم 1218 بشأن السودان، الذي انعقد الجمعة (21 يونيو/ حزيران 2024)، في العاصمة الأوغندية كمبالا، ودعوتها الاتحاد الأفريقي إلى عدم التراجع عن تعليق عضوية السودان، بسبب «غياب وجود سلطة شرعية فيه» وقولها: «قد عمقت الحرب من أزمة المشروعية، ولا يجب مكافأة أي من أطرافها بمنحه شرعية لم يمنحها إياه الشعب السوداني المكتوي بنيران الحرب».

ولم يزل الاتحاد الأفريقي ممتثلاً للقوى الحزبية نفسها التي قادت السودان إلى درك سحيق من الفوضى: أولاً، بسبب تغليبها الحظ السلطوي على الشاغل التأسيسي، وثانياً، لافتقارها إلى الحكمة التي توجب التنازل والمضي في مهام تأسيس النظام السياسي بشقّيه، الديمقراطي والفيدرالي، وثالثاً، بسبب تورّطها في دعم مشروع «استتباع الدولة لمحاور إقليمية»، وإعادة هندسة «قوى عنفها» لشروط ومقررات أمن قومي خارجي. وكما استندت القوى نفسها في مراحل تاريخية مختلفة لبندقية الحركة الشعبية (لتحرير السودان)، وارتضت أن تشارك النظام نفسه الذي حاربته سنين عدة تحت مظلة اتفاقية نيفاشا، فها هي تنضوي تحت رهانات «الدعم السريع» بحجج القضاء على «القوة الصلبة للإسلاميين»، وتبنّي الرؤية نفسها والرواية المنتجة ضمن سردية قوات الدعم السريع وداعمها الإقليمي.

بموازاة ما تبذله الدبلوماسية الرئاسية للدولة السودانية بقيادة البرهان، فإن مساعي التقويض والهدم التي تمارسها المحاور الإقليمية تقف ضد إنجاح استعادة السودان مقعده الشاغر في الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، وبالنظر إلى التغيرات التي جرت جرّاء الحرب، يصبح إلغاء تجميد العضوية أقلّ ما يمكن أن يقدّمه الاتحاد الأفريقي إلى الشعب السوداني، معتذراً عن سوء تقديره، حيال قرار تعليق عضوية السودان.

(باحثة سودانية في العلوم السياسية)

> يبدو أن الاتحاد الأفريقي يصدر تقديراته حيال الأوضاع السودانية لتأييد قوىً بعينها، ويدور مع مواقفها المعلنة وجوداً وعدماً
>
> بالنظر إلى التغيرات التي جرت جرّاء الحرب، يصبح إلغاء تجميد العضوية أقل ما يمكن أن يقدّمه الاتحاد الأفريقي إلى الشعب السوداني

بريطانيا تتجسّس على غزّة أيضاً

فايز أبو شمالة

لم تنتصر إسرائيل على الجيوش العربية بالقوة والخديعة فقط، انتصرت في كثير من حروبها بعد حصولها على المعلومة، ومن ثم توظيف هذه المعلومة بما يعزّز من قوة إسرائيل ومكانتها، فهذا الكيان أحرص ما يكون على جمع المعلومات عن كل شيءٍ في المحيط؛ عن الحكومات وعن أجهزة المخابرات، وعن المؤسّسات وعن الأحزاب والتنظيمات والشركات، وحتى عن الشخصيات الوازنة داخل المجتمع، إعلاميين كانوا أو مثقفين أو علماء أو رجال دين أو شخصيات مؤثرة داخل المجتمع.

خزانة المعلومات الإسرائيلية مغلقة تماماً، وقد تفوق بسرّيتها خزانة القنابل النووية، فقنبلة المعلومات السرّية هي التي فتحت الطريق لامتلاك إسرائيل القنابل النووية، وخزانة المعلومات السرّية هي التي تغلق الطريق أمام امتلاك غيرهم القنبلة النووية، ولا تفتح خزانة المعلومات أبوابها إلا للقيادة السياسية عند الحاجة. قبل أيام، وعشية تفجير أجهزة البيجر في لبنان، زار رئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، مقرّ المخابرات الخارجية (الموساد)، وجرى فتح خزانة المعلومات أمام هيئة أركان الجيش، ولبقية الأجهزة الأمنية التي تعمل في هذا المجال، وكل حسب اختصاصه.

جهاز الشين بيت، جهاز المخابرات الإسرائيلية المختصّ بالأمن الداخلي، والمقصود الأمن الإسرائيلي في غزّة والضفة الغربية، وهو يعمل في أوساط العرب الفلسطينيين المقيمين ضمن حدود 1948. ولا يستثني الإسرائيليين أنفسهم، وجهاز الأمن الداخلي هذا هو المكلف بمتابعة نشاط التنظيمات الفلسطينية، وتحرّك المقاومين الفلسطينيين، وهو المكلف بجمع المعلومات الدقيقة عن كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني الداخلي، بمن في ذلك الأفراد، وقد سعى هذا الجهاز، على مدار سني الاحتلال الطويلة، إلى أن يحيط رجاله بهالةٍ من السرّية والمقدرة، وسعى إلى زرع القناعة لدى الجمهور الفلسطيني بأن «الشين بيت» يعرف ما توسوس به الأنفس، وأنه يطلع على دقائق الأمور فيما يتعلق بحياة الفلسطينيين، وقد استدعى ضباط هذا الجهاز مئات آلاف الفلسطينيين للمقابلات العلنية والسرية، واستقصى منهم عن تفاصيل حياتهم، وحياة جيرانهم وأهلهم وأصدقائهم، ووثق كل ذلك في معلومة، كان يوظفها حين يستدعي أحد الشباب الفلسطينيين للمقابلة، ويفاجئه بالمعلومات التي يعرفها عن حياته، ولم يكف جهاز الشين بيت عن عرض الخيانة، والتعامل مع الجهاز على كل من يستدعيه، حتى ولو كان مقاوماً، أو مختاراً أو مديراً أو شخصية عامة أو رجل دين، فاللازمة في نهاية كل لقاء مع رجال المخابرات الإسرائيلية، تعال لنعمل معاً، تستفيد، ونستفيد، نقدم لك التسهيلات والامتيازات، ولا تقدّم لنا المعلومات، وإنما تكون ضمن الأصدقاء، في خطوة أولى لاستدراج المواطن، وجرجرته إلى صفوف التعاون الأمني.

نجح جهاز الشين بيت مع بعضهم، واستطاع أن يضم إلى صفوف العملاء من وهنت عزيمته، ووقع في الشرك، وفشل جهاز الشين بيت مع الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني، الذي يدرك خبث المخابرات الإسرائيلية، وخطورة التعاون الأمني مع الأعداء، وفي الوقت نفسه، يدرك النهاية المأساوية لكل عميل، وأن أمره سينكشف مهما طال الزمن، وسيجلب المذلة والعار على نفسه وأسرته وذويه.

ورغم عمل جهاز الشين بيت في أوساط الفلسطينيين سنوات طويلة، ورغم توظيف كل مقدّراته وقدراته للتجسس على رجال المقاومة في غزّة والضفة الغربية، ظل الفلسطيني قادراً على صنع المعجزات الأمنية، والتحايل على ضباط المخابرات الإسرائيلية، بل وتجنيد بعضهم أحياناً، وخداع قيادتهم وتصفية بعضهم من خلال العميل المزدوج، الذي أوقع بضباط الشين بيت في الكمائن الفلسطينية.

وعلى مر السنين، استطاع رجال المقاومة الفلسطينيون هزيمة ضباط المخابرات الإسرائيلية في أكثر من موقع، وعلى سبيل المثال: في سنة 2008، نجحت المخابرات الإسرائيلية في إدخال عشرات أجهزة الكمبيوتر التجسّسية إلى رجال المقاومة في قطاع غزة، ورغم بواكير التجربة الأمنية لدى رجال المقاومة الفلسطينية، استطاع مهندس فلسطيني شاب أن يكتشف تشويش جهاز التلفاز، كلما قرب منه جهاز الكمبيوتر، هذه الملاحظة الصغيرة، أدّت إلى اكتشاف عشرات الأجهزة التي كانت تتجسّس على رجال المقاومة.

وحصل أن أدخلت المخابرات الإسرائيلية أجهزة تنصّت في الأجهزة الكهربائية التي تدخل إلى قطاع غزّة من المعابر الإسرائيلية، وتم اكتشافها، وحصل أن حاولت المخابرات الإسرائيلية الوصول إلى مقسم الاتصالات الداخلية لحركة حماس، وجرى إحباط عملية التجسس، وحصل أن نجحت المخابرات الإسرائيلية في إدخال أجهزة اتصال خلوية، معدة للتجسّس، وبعد حين تم اكتشافها، وتدميرها، ليظل التجسس معركة خطيرة وكبيرة، تدور في الخفاء، ومقوماتها الحصول على المعلومة، فالمخابرات الإسرائيلية تدرك أن المعلومة هي أقصر الطرق لتحقيق الانتصار.

لقد اكتشف رجال المقاومة قبل 20 سنة أن الذي يتجسس عليهم، ويدل الطائرات الإسرائيلية على أماكنهم، لقصفهم؛ جهاز الهاتف المحمول، فتخلصوا منه، ولم يستعملوه نهائياً، واعتمدوا الاتصالات الأرضية، وحين اكتشفوا أن الاتصالات الأرضية مرتبطة بالجهاز المركزي الإسرائيلي للاتصالات، تخلصوا منها، وأقاموا لأنفسهم شبكة اتصالات تحت أرضية خاصة بهم، لا يعرفها أحد، وعجزت عن أن تصل إليها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، رغم عدّة محاولات فاشلة لاختراقها. وبهذه الشبكة، أدار قادة حركة حماس اتصالاتهم السرّية، ونفذوا عمليات المقاومة بعيداً عن أذن جهاز الشين بيت الإسرائيلي وعينه، وكانت المفاجأة يوم السابع من أكتوبر (2023)، مع انطلاق معركة طوفان الأقصى، التي شلت أعصاب جهاز المخابرات الإسرائيلية بالمفاجأة، وضربت قدرات الجيش الإسرائيلي بسرعة التنفيذ.

ظلت المخابرات الإسرائيلية عاجزة عن اختراق شبكة الاتصالات الداخلية لحركة حماس بعد مرور عدة أسابيع من بدء معركة طوفان الأقصى، إلى أن استعانت بأجهزة مخابرات بريطانيا، وناشدتها المساعدة للوصول إلى عصب التواصل لدى حركة حماس، ومن ثم الوصول إلى الكثير من القيادات الميدانية للحركة.

في البداية، طلبت بريطانيا من إسرائيل أن تفصل الكهرباء بالكامل عن قطاع غزّة، ونفذت إسرائيل الطلب البريطاني فوراً. ثم طلبت من إسرائيل أن تقطع عن قطاع غزة جميع الاتصالات السلكية وغير السلكية، وفرض السكينة المطلقة والهدوء الكهرومغناطيسي التام على كل قطاع غزة بالكامل، وتم ذلك، وانقطعت غزة عن العالم. وراحت أجهزة المخابرات البريطانية تسترق السمع، وتراقب، وتصغي لكل إشارة، وتلاحق الحرارة المنبعثة من أجهزة الاتصالات الفلسطينية السرية الداخلية، وبعد متابعة وملاحقة، تمكنت بريطانيا العظمى من اكتشاف سر المقاومة الفلسطينية، وتحديد المراكز التي تنبعث منها حرارة الاتصال، وبهذا تكون بريطانيا العظمى قد حصلت على المعلومة التي لا تقدر بثمن، وقدمت على طبق من ولاء وخضوع إلى الجيش الإسرائيلي المواقع الدقيقة لشبكة الاتصالات الفلسطينية تحت الأرضية، بما في ذلك مراكز التوزيع الرئيسية لخطوط الاتصال. تقدّمت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل بالشكر مرتين، عبر وسائل الإعلام، إلى بريطانيا التي وفرت المعلومة للجيش الإسرائيلي، وحدّدت له نقاط تجميع الاتصالات الفلسطينية، كي يدمرها بالصواريخ الأميركية على رؤوس مئات المواطنين الفلسطينيين الذين انهالت عليهم الأحزمة النارية، وتركتهم شهداء، وأشلاء ممزّقة وجرحى ومفقودين تحت ركام الأماكن المقصوفة.

(كاتب فلسطيني)

> تقدّمت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل بالشكر مرتين، عبر وسائل الإعلام، إلى بريطانيا التي وفرت المعلومة للجيش الإسرائيلي
>
> على مر السنين، استطاع رجال المقاومة الفلسطينية هزيمة ضباط المخابرات الإسرائيلية في أكثر من موقع

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads